

دراسة قياسية لأثر الحوكمة على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة (1996-2016) باستخدام منهجية ARDL

نصاح سليمان*، خشير محمد**

الإرسال: 2021/01/05

القبول: 2021/01/26

النشر: 2021/02/03

ملخص: تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة أثر الحوكمة على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة (1996-2016) باستخدام منهجية اختبار الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL)، بحيث تشير النتائج المتحصل عليها من هذه الدراسة إلى الأثر السلبي لمؤشر الصوت و المساءلة (VA) على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى الطويل والأثر الإيجابي لكل من مؤشر الاستقرار السياسي (PS)، مؤشر مكافحة الفساد (CC) و مؤشر سيادة القانون (RL) على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى الطويل كما أن معامل التحديد يبلغ (85%) وهذا ما يعني أن مؤشرات الحوكمة تشرح إلى حد كبير حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. بالإضافة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيري الدراسة وأن سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل تتم خلال تسعة أشهر ($0.757=1.32/1$).
الكلمات المفتاحية: الحوكمة، مؤشرات الحوكمة، الاستثمار الأجنبي المباشر، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، منهجية ARDL.

تصنيف JEL: E44، H87، E63.

A standard study of the impact of governance on the volume of foreign direct investment flows in Algeria for the period (1996-2016) using the ARDL methodology

Abstract: This paper aims to study the impact of governance on the volume of FDI flows in Algeria for the period (1996-2016) using the ardl self-regression test methodology, so that the results from this study indicate the negative impact. The Voice and Accountability Index (VA) on the long-term volume of FDI flows and the positive impact of both the Political Stability Index (PS), the Anti-Corruption Index (CC) and the Rule of Law Index (RL) on the volume of FDI inflows in the long term and the selection factor of (85) % This means that governance indicators largely explain the size of FDI flows. In addition, there is a long-term balance between the two variables of the study and the speed of adjustment from short to long term takes place within nine months ($1/1.32=0.757$).

* طالب دكتوراه، مخبر الصناعة، التطور التنظيمي للمؤسسات والإبداع، جامعة الجليلي بونعامة خميس مليانة، الجزائر،

nnessah1981@gmail.com (المؤلف المرسل)

** أستاذ التعليم العالي، مخبر الصناعة، التطور التنظيمي للمؤسسات والإبداع، جامعة الجليلي بونعامة خميس مليانة، الجزائر،

khathiri@yahoo.fr

Keywords : Governance, Governance Indicators, FDI, FDI Flows, ARDL Methodology.

JEL Classification : E44, H87, E63.

مقدمة :

إن الاهتمام المتزايد والمستمر الذي تكتسيه الحوكمة خلال السنوات الأخيرة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والنامية نتيجة الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عديد من الدول خلال سنوات التسعينيات خاصة دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا وحتى الدول العظمى منها أمريكا من تداعيات تلك الانهيارات المالية والمحاسبية لعدد من الشركات الأمريكية العالمية خلال عام 2002، والدول العربية منها الجزائر حاولت تدارك الوضع من خلال تطبيق معايير الحوكمة .

من أجل الوصول إلى تحقيق تنمية مستدامة ورفع معدلات النمو الاقتصادي من أجل تخفيض حدة الفقر وخلق فرص التشغيل وكذلك نقل التكنولوجيا والمهارات الجديدة وإنشاء صناعات محلية وزيادة الإنتاجية لما لها من تأثير على جودة المناخ الاستثماري المتمثل في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. أدركت الوكالات والمنظمات الدولية الافتقار إلى مؤشرات الحوكمة التي تشكل عقبة أمام تحقيق هاته الأهداف. مما يترتب عن ضعف مؤشرات الحوكمة التي تؤثر على المناخ الاستثماري في الجزائر لما له من أثر على النمو الاقتصادي والذي بدوره حفز العديد من الباحثين لدراسة العوامل الرئيسية التي تحدد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مختلف الدول، منهم من درس العوامل التقليدية التي لها أثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كحجم السوق المحلية، تكلفة العمالة، انخفاض الضرائب والانفتاح التجاري إضافة إلى الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي ولكن معظم الدراسات لم تأخذ بعين الاعتبار أثر مؤشرات الحوكمة على جودة المناخ الاستثماري إلا في أواخر التسعينيات حيث تم تجديد ما كتب حول الاستثمار الأجنبي المباشر والتركيز على دراسة العوامل غير التقليدية التي لها أثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وعلى ضوء ذلك يمكن أن نحدد الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة على النحو التالي : ماهو أثر مؤشرات الحوكمة على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1996-2016)؟

في هذا الإطار سيتم إلقاء الضوء على أهم المؤشرات والملامح المرتبطة بالمناخ الاستثماري وما يتعلق بهذا المتغير من عوامل غير تقليدية والمتمثلة في مؤشرات الحوكمة وفقا للمنهج الخاص بالبنك الدولي. مما يعرضه من برامج عمل لحكومات الدول المضيفة لإثراء قدراتها التنافسية في استقطاب استثمارات أجنبية مباشرة لدفع عجلة النمو الاقتصادي.

وحتى تتمكن من الاجابة على على الإشكالية المطروحة تم معالجة الموضوع وفق الخطوات التالية:

أولا : الإطار المفاهيمي للحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر

ثانيا : تقييم الاستثمار الاجنبي المباشر حسب مؤشرات الحوكمة

ثالثا : محاولة قياس أثر الحوكمة على المناخ الاستثماري من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر .

2- الإطار المفاهيمي للحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر

2-1- الأسس النظرية لمفهوم الحوكمة

فيما يلي مجموعة منتقاة من مفاهيم الحوكمة من وجهة نظر بعض الهيئات الدولية والباحثين والمهتمين

"تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) : الحوكمة هي النظام الذي يوجه ويضبط أعمال المؤسسة، حيث يصف ويوزع الحقوق والواجبات بين مختلف الأطراف في المؤسسات مثل مجلس الإدارة، المساهمين ذوي العلاقة،

ويضع القواعد والإجراءات اللازمة باتخاذ القرارات الخاصة بشؤون المؤسسة، كما يضع الأهداف والاستراتيجيات اللازمة لتحقيقها" (www.OECD.org)

" تعريف البنك الدولي للحكومة (1992) : الحكومة هي الوسيلة التي يتم من خلالها ممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لهدف التنمية " (فهيم، 2010، صفحة 173)

تعريف معهد المدققين الداخليين في مجلة **tone at the top**: الحكومة هي العمليات التي تتم من خلالها الإجراءات المستخدمة من ممثلي اصحاب المصالح من اجل توفير اشراف إدارة المخاطر ومراقبة مخاطر منظمات الاعمال والتأكد على كفاية الضوابط لانجاز الاهداف والحفاظة على قيمة منظمة الاعمال من خلال أداء الحكومة فيها. (قريو، صفحة 07)

" تعريف لجنة الحكم العالمي(1995) : الحكومة هي محصلة أو مجموع الطرق التي يسيروها الافراد والمؤسسات العامة والخاصة لشؤونهم المشتركة، إنها عملية متواصلة يمكن من خلالها تنسيق المصالح المتضاربة والمختلفة واتخاذ العمل الشراكي ويتضمن المؤسسات الرسمية والنظم المدعمة لتقوية الالتزام وكذا الشركات غير الرسمية التي اتفقت عليها الشعوب والمؤسسات في صالحها" (الطعامنة و سمير محمد، 2015، صفحة 15)

تعريف مؤسسة التمويل الدولية **IFC**: الحكومة هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة منظمات الأعمال والتحكم في اعمالها. (بلعادي و جاو جدو، 2010، صفحة 20)

"تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي **PNUD** : الحكومة هي ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية في إطار إدارة شؤون دولة معينة على جميع المستويات فهي تشمل الميكانيزمات والعمليات والعلاقات المعقدة بين التنظيمات المختلفة والتي من خلالها يتمكن المواطنون والجماعات أصحاب المصلحة من ممارسة حقوقهم والوفاء بالتزاماتهم. (سهام، 2016/2015، صفحة 49)

تعريف المشرع الجزائري :حيث ورد مفهوم الحكومة في القانون 06-06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة في الفصل الأول المتعلق بالمبادئ العامة في المادة 02 والتي عرفته بأنه هو الذي بموجبه تكون الادارة مهتمة بانشغالات المواطن وتعمل للمصلحة العامة في إطار الشفافية . (المادة 2من القانون رقم 06-06)

تعريف ألكسندر ويلد **Alexandra wild** : الحكومة بأنها حصيلة التفاعلات،العلاقات،التشابكات بين قطاعات مختلفة (القطاع العام، القطاع الخاص، المجتمع المدني) وتتضمن القرارات،التفاوض وعلاقات القوة المختلفة بين أصحاب المصالح لتحديد من يحصل على ماذا متى وكيف ؟ كما أنها تعني العلاقات بين الحكومة والقطاعات المختلفة في المجتمع التي تحدد كيف تنجز الأمور (المسائل) وكيف توفر الخدمات. (معاوي، 2017/2016، صفحة 43)

تعريف **Marcon Rangean et Thiébault** : الحكومة هي الأشكال الجديدة والفعالة بين القطاعات الحكومية والتي من خلالها يكون الأعوان الخواص وكذا المنظمات العمومية والجماعات الخاصة والتجمعات الخاصة بالمواطنين أو أي أشكال أخرى من الأعوان يأخذون بعين الاعتبار المساهمة في تشكيل السياسة (إلياس، ماي 2011، صفحة 49).

تعريف **Francois Merrien**: فيعتبر أن الحكومة تتعلق بشكل جديد من التسيير الفعال يدفع المؤسسات المختلفة تتشارك مع بعضها البعض في كل الموارد المتاحة والخبرات المكتسبة في تجسيد المشاريع المشتركة وهو ما يخلق تحالفا جديدا قائما على تقاسم المسؤوليات (معاوي، 2017/2016، صفحة 44).

وقصد بالحوكمة مجموعة الآليات والإجراءات والقوانين والنظم والقرارات التي تضمن كل من الإنضباط Discipline والشفافية Transparency والعدالة Fairness وبالتالي تهدف الحوكمة إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق تفعيل تصرفات إدارة الوحدة الاقتصادية المتاحة لديها بما يحقق أفضل منافع ممكنة لكافة الأطراف ذوي المصلحة والمجتمع ككل. (علي، 2007، صفحة 17)

يمكن تعريف الحوكمة بأنها النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية (حماد، 2005، بدون صفحة) من خلال التعاريف السابقة يتضح لنا أن العناصر الأساسية للحوكمة تتمثل في (القطاع العام، القطاع الخاص، المجتمع المدني) حيث أن القطاع العام يعمل على تشكيل البنية السياسية والقانونية للمساعدة بينما يعمل القطاع الخاص على إتاحة فرص العمل وتحقيق الدخل أما المجتمع المدني يعمل على تفعيل العمل السياسي والاجتماعي من خلال المشاركة في الأنشطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

2-2- مؤشرات الحوكمة :

لتقدير مستوى الحوكمة في بلد ما يتم الاعتماد على ستة مؤشرات رئيسية يتم قياسها، بحيث يتم تجميع عناصر البيانات الخاصة بهذه المؤشرات من مصادر مختلفة تقيس الإدراكات الحسية للمفاهيم التي يقوم عليها كل مقياس بعد تقدير وإختبار الأهمية الاحصائية والمعنوية للمتغيرات المؤثرة في إدارة الحكم وتمثل فيما يلي (نسيسة، 2017، الصفحات 37-38):

2-2-1- المشاركة والمسألة (Voice and Accountability) : ويعبر هذا المؤشر عن مشاركة الأفراد في إتخاذ القرار وهو مؤشر ذاتي على إدارة الحكم، يقيس الإدراكات الحسية للمفاهيم التالية : الإنتخابات الحرة والنزاهة، حرية الصحافة، الحريات المدنية، الحقوق السياسية، دور العسكر في السياسة، التعبير الحكومي، شفافية القوانين والسياسات وتتراوح تقديرات هذا المؤشر ما بين (-2.5) و (+2.5) والقيم العليا هي الأفضل.

2-2-2- الاستقرار السياسي وغياب العنف (Political Stability and Absence of Violence) : ويعبر هذا المؤشر عن استقرار النظام السياسي وقياس الادراكات الحسية لاحتمال ظهور أو حدوث حالة من الاستقرار مثل تهديد إرهابي، صراع داخلي، نزاع مسلح، ظواهر اجتماعية، انقلابا عسكرية، كما يعبر هذا المؤشر عن عدم الرضا السياسي من بعض الأطراف خاصة المعارضين وتتراوح تقديرات هذا المؤشر ما بين (-2.5) و (+2.5) والقيم العليا هي الأفضل.

2-2-3- فعالية الحكومة (Government Effectiveness) : وهو مؤشر ذاتي على ادارة الحكم ويتم تجميع عناصره من مصادر مختلفة يقيس الادراكات الحسية للمفاهيم التالية : نوعية الجهاز البيروقراطي، تكاليف المعاملات، نوعية الرعاية الصحية العامة ودرجة استقرار الحكومة، تتراوح التقديرات ما بين (-2.5) و (+2.5) والقيم العليا هي الأفضل.

2-2-4- جودة التشريع (نوعية التنظيمات أو البيئة الإجرائية) (Regulatory Quality) : ويقصد بها قدرة الحوكمة على وضع سياسات جيدة تتضمن منظومة التشريعات القانونية التي تحدد من خلالها علاقة الدولة بالمجتمع.

2-2-5- سلطة القانون (سيادة القانون) (Rule of Law) : وهو مؤشر ذاتي على ادارة الحكم يتم تجميع عناصره من مصادر مختلفة يقيس الادراكات الحسية للمفاهيم التالية: الحياد القانوني وتقييد المواطنين بالقانون .

2-2-6- مراقبة الفساد ومحاربه (Control of Corruption) : يقيس هذا المؤشر درجة ادراك الفساد

الموجود في اوساط المسؤولين العاميين والسياسيين

إن تطبيق هذه المباديء سوف يؤدي إلى تحقيق العدالة والمساواة والمشاركة وحرية المسألة وحماية حقوق الملكية والحد من استغلال السلطة وزيادة الثقة في الاقتصاد القومي بما يسهم في رفع معدلات النمو الإقتصادي وإدامة التنمية .

2-3- الاستثمار الأجنبي المباشر:

في البداية نود التنويه إلى أن هناك حد أدنى من الشروط الواجب توفرها لدخول الاستثمارات إلى أي بلد أي أن اتخاذ القرارات الاقتصادية مرهونة بضمان سلامة المشروع وحمايته وتعظيم الربح في ظل الفرص البديلة، ويتوقف هذا الأمر على العديد من المقومات التي يجب توافرها في البلد المضيف ولعل أهمها يتمثل في الموارد الطبيعية والاستقرار السياسي والأمني، والقانوني، والاقتصادي، والنقدي، والمالي المتزامن مع توافر البيانات المالية السليمة والمنظمة وتوفر البنية الأساسية المادية والموارد البشرية المؤهلة فضلاً عن سعة السوق الداخلية المقرونة بالقوة الشرائية للمواطن.

ويتضح من ذلك أن القدرة التنافسية لأي بلد في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعتمد على المقومات المطلوبة والتي تشكل في مجموعها قوة جاذبة للاستثمارات وبموجبها تصنف مختلف بلدان العالم وفقاً لمعايير محددة وعلى أساسها يتم ترتيب قدرة كل بلد في المنافسة رقمياً مقارنة بغيره من البلدان ويلاحظ أن هناك علاقة ارتباط مباشرة بين ترتيب التنافسية وحجم تدفقات الاستثمار .

2-3-1- تعريف مناخ الاستثمار:

حسب المؤسسة العربية لضمان الاستثمار يمكن تعريف المناخ الاستثماري على أنه مجمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية التي تشكل المحيط الذي تجري فيه العملية الاستثمارية وهذه العناصر عادة ما تكون متداخلة ومتراصة تؤثر وتتأثر بعضها ببعض وتشكل في مجملها مناخ الاستثمار الذي بموجبه يؤثر إيجابياً أو سلباً على فرص نجاح المؤسسات والمشروعات الاستثمارية وبالتالي تصبح البنية الاقتصادية محفزة وجاذبة لرأس المال أو طاردة له. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، أبريل 2002، الصفحات 02-03)

ويتضح من ذلك أن القدرة التنافسية لأي بلد في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعتمد على المقومات المطلوبة والتي تشكل في مجموعها قوة جاذبة للاستثمارات وبموجبها تصنف مختلف بلدان العالم وفقاً لمعايير محددة وعلى أساسها يتم ترتيب قدرة كل بلد في المنافسة رقمياً مقارنة بغيره من البلدان ويلاحظ أن هناك علاقة ارتباط مباشرة بين التنافسية وحجم تدفقات الاستثمار.

2-3-2- مفهوم الاستثمار:

تتجلى الأهمية الاقتصادية للاستثمار وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية من خلال الدور الذي يلعبه في مسار النشاط الاقتصادي وتطوره حركياً ولاسيما وأنه وثيق الارتباط والصلة بصورة مباشرة وغير مباشرة، بمتغيرات الادخار والدخل والاستهلاك، ومستوى التشغيل والبطالة، ومعدل النمو، والتنمية الاقتصادية، ومؤشرات الحوكمة .

ونظراً لتعدد مفاهيم وتعريف الاستثمار لدى معظم الباحثين والخبراء إلا أننا نجد أن هذه المفاهيم والتعاريف لها نقاط تشابه وتتوافق مع بعضها البعض ولهذا سوف نتطرق إلى بعض المفاهيم من الناحية الاقتصادية (دحماني، 2016، صفحة 03) :

الاستثمار هو كل تضحية بموارد مالية أنية أملاً في الحصول على نتائج (عوائد) مستقبلية حقيقية متقطعة ومستمرة في الزمن لكنها ذات مبلغ إجمالي أكبر في النقطة الأولى (الابتدائية) .

وهناك من يعرفه بأنه كل اتفاق عام أو خاص يؤدي الى زيادة حقيقية في سلع أو عناصر الانتاج او الخدمات وعرف ايضا بأنه " تكوين راس المال واستخدامه بهدف تحقيق الربح في الاجل القريب او البعيد بشكل مباشر او غير مباشر بما يشمل انشاء نشاط انتاجي او توسيع طاقة انتاجية قائمة "

فالاستثمار يقوم على التضحية بإشباع رغبة استهلاكية خاصة وليس مجرد تأجيلها فقط كما هو الحال بالنسبة للإدخار، وذلك أملاً في الحصول على إشباع أكبر في المستقبل (الكلاوي، 2008، الصفحات 02-08).

وعموماً يمكن تعريف الاستثمار على أنه ذلك الجزء المقتطع من الدخل القومي، والمسمى بالادخار والموجه إلى تكوين الطاقات الإنتاجية القائمة، وتحديدتها بهدف مواجهة تزايد الطلب، وطالما أن المستثمر مستعد لقبول مبدأ التضحية برغبته الاستهلاكية الحاضرة يكون مستعداً أيضاً لتحمل درجة معينة من المخاطر.

2-3-3- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر :

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية بالغة في دفع الحركة الاقتصادية في أي بلد اذ يعد من الأنشطة الاقتصادية الأساسية في تحقيق النمو الاقتصادي وللاستثمار الأجنبي المباشر مفاهيم عدة نذكر منها (دحماني، 2016، صفحة 08):

"الاستثمار الأجنبي المباشر يتجسد في قيام المستثمر الأجنبي بإنشاء مشروع أو توسيعه أو الاشتراك في إدارته بأي وسيلة بهدف إنشاء علاقات اقتصادية على إقليم دولة ما أو أنه تعبير عن ممارسة نشاط اقتصادي لمشروع أجنبي في دولة معينة على نحو دائم أو مستقر "

" الاستثمار الأجنبي المباشر هو رأسمال مادي أو معنوي، نقدي أي عيني كالمعرفة الفنية والتكنولوجية والتصاميم الصناعية وافد من الخارج مملوك لأفراد أو مؤسسات عربية أو أجنبية للمساهمة في النشاط الاجتماعي والاقتصادي في بلد ما قصد الحصول على عوائد مجزئة إذا ثبت لصاحبه الحق في إعادة تصديره مع عوائد للخارج"

وحسب الاقتصادي بارترون "Bertrand" فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يعني مساهمة رأسمال مؤسسة في مؤسسة أخرى وذلك بإنشاء فرع في الخارج أو الرفع من رأسمال هذه الأخيرة أو استرجاع مؤسسة أجنبية، تكوين مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجانب فالاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية ورؤوس أموال من دولة إلى أخرى وخاصة في الحالة الابتدائية عند إنشاء المؤسسة"

من خلال التعاريف المذكورة أعلاه ندرك بأنها تتفق في قيام المستثمرين الأجانب أو الشركات الأجنبية بتملك جزئي أو كلي لأصول رأسمالية في بلد خارج البلد الأم ويكون في غالب الأمر طويل الأجل الأمر الذي يمكن هذه الشركات من ممارسة الحق في الاشراف والتسيير بغرض تحقيق العديد من الأهداف كما يتم أيضا انتقال رؤوس الأموال والتكنولوجيا والمعرفة إلى البلد المضيف.

2-3-4- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر :

يعتبر الاستثمار العامل الرئيسي الذي يتحكم في معدل النمو الاقتصادي من ناحية، وفي كميته، وكيفية هذا النمو من ناحية أخرى.

أي أن معدل النمو المطلوب، يتوقف على القدرة في جذب التدفقات النقدية المطلوبة، وهذا يتوقف على القدرة في توفير الحوافز والمزايا والتسهيلات التي يكون لها تأثير نسبي على أصحاب رؤوس الأموال في اتخاذ القرارات بالاستثمار في أي بلد وبالتبعية التأثير في حجم الاستثمارات المطلوبة من المصادر الداخلية والخارجية.

وفي هذا السياق يتبين لنا أن هناك حلقات متواصلة توصلنا إلى نتيجة مفادها أن النمو الاقتصادي ظاهرة ديناميكية تتمثل في تغير كمي لمجموعة من المتغيرات الاقتصادية الأساسية من فترة إلى أخرى (دحمان، 2016، صفحة 27 بتصرف).

2-3-5- مبادئ الاستثمار الأجنبي المباشر: تتمثل المبادئ الأساسية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الشفافية، التناسق، الحركية والاستقرار، سنشرحها في الآتي (دحمان، 2016، صفحة 27، 28):

أ- مبدأ الشفافية والتناسق: ويقصد بهذا المبدأ إلزامية توافر المعلومات المتعلقة بالاستثمار ومحيطه بصفة عادية وبحرية مطلقة ودون تمييز أو تكلفة لجميع المستثمرين سواء كانوا مقيمين أو غير مقيمين وحتى يتم تنفيذ هذا المبدأ يتطلب من الدول ضرورة تقنين عمل نظام الاعلام المتعلق بترقية الاستثمار في وثائق قانونية وتشريعية .

ب- مبدأ حركة رؤوس الأموال: وهو مبدأ متعلق بحركة رؤوس الأموال بالدولة والموارد الاستثمارية فيها سواء كانت رؤوس أموال داخلية أو خارجية ويتضمن مبدأين:

*** مبدأ ألية أو تلقائية التحويل:** يضمن حرية رؤوس الأموال والعوائد المتعلقة بالإستثمارات الأجنبية إلى البلد الأصلي دون ترخيص أو تصريح مسبق.

*** مبدأ حرية الدخول إلى سوق العملات الصعبة:** يستوجب تحقيق هذا المبدأ في بلد يعرف مرحلة الانتقال إلى إقتصاد السوق من خلال وضع ميكانيزمات تحرير سوق الصرف الذي يشجع على تحقيق القابلية التامة لتحويل العملة .

ج- مبدأ الاستقرار: لهذا المبدأ دور بارز في تهيئة العلاقات الاقتصادية والسياسية لدولة ما مع العالم الخارجي وذلك نتيجة لوجود مخاطر يمكن أن تهدد الاستقرار وبالتالي تحول دون ترقية الاستثمار الاجنبي مثل نزاع الملكية والتأميم والحروب..... إلخ.

3- تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر حسب مؤشرات الحوكمة

3-1- مؤشر مكافحة الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر: إن أغلب الدراسات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر تظهر التأثير السلبي بمفهوم الفساد حيث؛ في بداية 1990 أظهرت البحوث والدراسات في مجال الأعمال التجارية الدولية إلى طبيعة العلاقة بين الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر. حيث وجد (Hines and James 1995) أنه بعد السيطرة على نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المضيفة، فإن الفساد يؤثر سلبا على نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة الأمريكية (Hines. Jr, 1995).

اختلفت الدراسات حول العلاقة بين الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر فهناك من يرى أن الفساد يشكل عائقا أمام توافد الاستثمارات الأجنبية المباشرة فمن خلال دراسة تحليلية لمجموعة من البلدان أثبت Plekhanov وأخرون أنه إذا تحسن مستوى السيطرة على الفساد في البلد المقصود فإن تدفقات الاستثمارات من الدول النظيفة ترتفع أكثر مما عليه في البلدان التي لديها معدلات مرتفعة للفساد. (مزهود هاجر، 2017، صفحة 283).

كما أنه يقلل من الحافز على الاستثمار، لأن رجال الأعمال في البيئة الفاسدة عليهم أعباء إضافية عند قيامهم بأنشطتهم الاستثمارية، فعليهم دفع الرشاوى حتى يسمح لهم ببدء نشاطهم، ثم عليهم بعد ذلك دفع الرشاوى عند القيام بالإجراءات المختلفة المرتبطة بالمشروع والحصول على التصاريح وعلى التوثيق. (زرواط، 2016، صفحة 129).

بالإضافة إلى أن الفساد يؤدي إلى إضعاف مستويات الأداء للقطاعات الاقتصادية وبالتالي فهو يؤثر على النمو الاقتصادي من جهة ونقص مؤشرات المناخ الاستثماري للدول

فقد توصل (Wei 2000) في دراسة لعينة مكونة من 45 دولة مضيضة خلال الفترة (1990-1991) والتي خلصت إلى أن ارتفاع مستوى الفساد له نفس الأثر السلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر كارتفاع معدل الضرائب المفروض على الشركات الأجنبية. (زرواط، 2016، صفحة 129).

3-2- مؤثر سيادة القانون والاستثمار الأجنبي المباشر: (زرواط، 2016، صفحة 129).

إن نجاح الدول المضيضة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتطلب وجود نظام قضائي فعال وعادل، وسمو القواعد القانونية والتنظيمية على كافة المتعاملين الاقتصاديين وعدم التمييز بين المستثمرين المحليين والأجانب، وهذا ما يعرف بسيادة أو حكم القانون، فالخروج عن هذه القواعد وتحييز القوانين والتشريعات يؤدي إلى تفشي الفساد الإداري المالي والسياسي.

فسيادة القانون تعتبر آلية مهمة في مكافحة الفساد الذي يعتبر كعامل من عوامل جذب رؤوس الأموال الأجنبية، والشرط الأساسي لمكافحة هو وجود إطار قانوني صالح وهيكلي مؤسسي يطبق القانون دون الأخذ بالاعتبار المحاباة أو التعسف.

فقد توصل العديد من الباحثين إلى أن هناك أسباب نظرية قوية التي تتوقع أن تشجع بها سيادة القانون جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والمقترحة من الحكومات المضيضة التي يمكن أن تلزم بمصادقية تنفيذ العقود وحماية الممتلكات.

3-3- مؤثر الديمقراطية (الصوت والمساءلة) والاستثمار الأجنبي المباشر:

تعكس الديمقراطية مصادقية السياسات العامة للدولة ومدى الاستمرارية التي تتصف بها هذه السياسات فضلا عن درجة الاستقرار في القوانين والقرارات ذات الصلة بتنفيذ السياسات، الأمر الذي يمكن المستثمرين من القدرة على التنبؤ بالسياسات الحكومية والمخاطر بالدولة المضيضة حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل علاقة طويلة الأجل بين المستثمر والدولة المضيضة في شكل تأسيس مشروع جديد أو المشاركة في مشروعات قائمة. كما أنه لا يتضمن إمداد برؤوس الأموال فقط ولكن أيضا تقديم أصولا احتكارية ومهارات وخبرات فنية لذلك فلا بد وأن يأخذ في اعتباره المخاطر السياسية في الدولة المضيضة ومدى مصادقية الحكومة في سياستها المعلنة اتجاه هذه الاستثمارات وعدم تعرضها للتغيير المستمر أو تحويلها في غير صالح المستثمر الأجنبي. وتتمثل تلك المخاطر السياسية المباشرة والتي تؤثر على عمليات وأرباح تلك الاستثمارات في التأميم ونزع الملكية وإعادة تحديد معدلات الضرائب، هذا إلى جانب المخاطر السياسية غير المباشرة والمرتبطة بفرض قيود على تدفقات رؤوس الأموال وتخفيض قيمة العملة والقرارات الأخرى المرتبطة بالسياسات الاقتصادية للدولة والتي لا تستهدف الشركات متعددة الجنسيات مباشرة ولكنها تؤثر على أدائها. (صادق، 2015، صفحة 125) فحسب (Olson 1993) فإن الديمقراطيات الراسخة، القضاء المستقل والطعون القضائية المنتخبة كلها تساعد عمى ضمان الملكية، وضمان أن الاستثمارات آمنة لفترة أطول. فالمستثمرون يفضلون مثل هذه الأنظمة لأن ممتلكاتها تكون محمية من الممارسات والأحكام الوحشية التي تصدر من الحكام المستبدين. إلا أن هناك من عارض هذه الفكرة (أن الديمقراطية تؤثر إيجابا على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر)، وفي هذا السياق وجد (O'Donnell 1978 and 1988) أن هناك علاقة حميمة بين الحكام المستبدين والمستثمرين الأجانب، بسبب اهتمام القادة السياسيين بالفوائد الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر، فالمستبدين يحمون رؤوس الأموال الأجنبية من الضغط الشعبي من أجل رفع الأجور الحماية الشديدة للعمل، أو بفرض ضرائب أقل. (زرواط، 2016، صفحة 130)

3-4- مؤثر الاستقرار السياسي والاستثمار الأجنبي المباشر:

فعدم الاستقرار السياسي للدول يؤدي بالضرورة إلى الفساد بأنواعه وأهمه الفساد السياسي والذي بدوره يؤثر على مفهوم المنافسة والتنافس الشريف بين المؤسسات الاقتصادية في حرية ومجال الاستثمار، فمثلا تعرف العديد من دول الشرق الاوسط حالة من الصراعات والنزاعات والحروب؛ التي أدت بها إلى تراجع مستويات النمو والتنمية وأنتجت خلافا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

فلقد أوضحت دراسة (Basi 1963) أن الاستقرار السياسي يعتبر المحدد الأول أو الثاني للاستثمارات الأمريكية في الدول النامية، كذلك توصلت دراسة لكل من (Schneider and frey 1985) شملت 54 دولة نامية وذلك في السنوات 1976، 1979، 1980 أن عدم الاستقرار السياسي له ارتباط سلبي مع الاستثمار الأجنبي المباشر. (زرواط، 2016، صفحة 130 بتصرف).

3-5- مؤثر فعالية الحكومة والاستثمار الأجنبي المباشر: إن بعض الدول والحكومات التي لديها أنظمة فعالة وقادرة على التغيير، تعتبر أكثر جاذبية كمواقع للاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق مستويات نمو اقتصادي مرتفعة. وبالنظر إلى مجموعة دراسات أخرى في مجال قياس الأداء السياسي للحكومات والدول التي لم تتوصل إلى نتائج إيجابية بخصوص إستقطاب استثمارات أجنبية مباشرة وبما أن فعالية الحكومة من باب كونها وظيفة. تعتمد على؛ نوعية النظام، القوة الاقتصادية، القدرات العسكرية، أو نسبة السكان فهي تعتبر كقيد يعتمد على توفير ما يهم المستثمر من الوسائل المختلفة لتقييم فعالية واستقرار السياسات الحكومية.

3-6- مؤثر نوعية الأطر التنظيمية والاستثمار الأجنبي المباشر : يمثل الإطار التشريعي والتنظيمي الكيان الحاكم لكافة أوجه النشاط الاقتصادي الذي يعمل فيه الاستثمار الأجنبي المباشر، فبقدر ما يكون محكما ومنظما وغير معقد يكون محفزا للمستثمر الأجنبي، وتختلف التشريعات بين الدول باختلاف توجهات المشرع في الدولة وذلك لعدة عوامل (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2002، صفحة 02)، حيث أظهرت دراسة كل من (Rammal.H.G and Zurbruegg.R 2006) أن عدم التطبيق الجيد واحترام القوانين المعمول بها في مجال الاستثمارات يؤدي إلى نتائج وآثار سلبية على الاستثمار الأجنبي المباشر.

4- محاولة قياس أثر الحوكمة على المناخ الاستثماري من خلال تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر:**4-1- تطور الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر :**

قبل التطرق إلى تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر يجب في البداية أن نعرف هذا المصطلح: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يعني به ما دخل فعلا في تلك السنة كاستثمارات جديدة أو هو الفرق بين مخزون الاستثمارات أو التغيير في الاستثمارات الأجنبية المباشرة لسنتين متتاليتين بحيث سنقوم بتتبع تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في مرحلة التسعينات وبداية الألفية الثالثة وذلك بهدف التعرف على مدى تحسن المناخ الاستثماري بالنظر إلى جملة من الإصلاحات من خلال الجدول التالي:

الجدول (01) : تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 1996-2016 (الوحدة : مليون دولار)

| 2006 | 2005 | 2004 | 2003 | 2002 | 2001 | 2000 | 1999 | 1998 | 1997 | 1996 |
|------|------|--------|--------|---------|--------|------|------|------|------|------|
| 1888 | 1145 | 882 | 634 | 1065 | 1106 | 280 | 292 | 607 | 260 | 270 |
| | 2016 | 2015 | 2014 | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 | 2009 | 2008 | 2007 |
| | 1546 | -587.3 | 1506.7 | 1692.90 | 1499.4 | 2580 | 2301 | 2754 | 2632 | 1734 |

المصدر : (بن مريم وبن فافلة، 2017)

4-2-2- الدراسة القياسية :

4-2-1- صياغة النموذج :

إن صياغة النموذج القياسي تتطلب تحديد دقيق للمتغيرات التي يجتمع عليها النموذج والتي يتم استبعادها وتعتبر من أهم المراحل في بناء النموذج وأصعبها واعتمدن في هذه الدراسة على بعض الدراسات التي أجريت من قبل الباحثين والمهتمين بهذا المجال وبالخصوص دراسة بن ديش نعيمة وزرواط فاطمة الزهرة حول الحكم الراشد والاستثمار الاجنبي المباشر في منطقة المينا دراسة قياسية للفترة (1996-2014).

فإن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تكتب بدلالة مؤشرات الحوكمة على النحو التالي :

$$Fdi = f(PS, VA, CC, RL, GE, RQ)$$

ومع افتراض خطية العلاقة بين المتغيرات يكتب النموذج كمايلي :

$$Fdi = \alpha + \beta_1 PS + \beta_2 VA + \beta_3 CC + \beta_4 RL + \beta_5 GE + \beta_6 RQ + \varepsilon_i$$

حيث أن :

F_{di} : يمثل حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر

PS : مؤشر الاستقرار السياسي

VA : مؤشر الصوت والمساءلة

CC : مؤشر مكافحة الفساد

RL : مؤشر سيادة القانون

GE : مؤشر فعالية الحكومة

RQ : مؤشر نوعية الأطر التنظيمية

4-2-2- منهجية نموذج ARDL : (عدوكة، 2018، صفحة 119)

سوف نستخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) الذي قدمه (Pesaran et al 2001). تتميز منهجية ARDL لتكامل المشترك عن أساليب التكامل المشترك الأخرى بإمكانية تطبيق منهجية اختبار الحدود لتكامل المشترك بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات المستقلة $I(0)$ أو $I(1)$. فالشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون درجة تكامل أي من المتغيرات $I(2)$. كذلك ARDL يمكن تطبيقه في حالة ما إذا كان حجم العينة صغير وهذا عكس معظم اختبارات التكامل المشترك التقليدية التي تتطلب أن يكون حجم العينة كبير لتكون النتائج أكثر كفاءة.

تتلخص تطبيق منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) فيما يلي :

❖ اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية (اختبار الاستقرارية)

- ❖ اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج اختبارات الحدود
- ❖ تقدير نموذج الأجل الطويل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)
- ❖ تقدير صيغة تصحيح الخطأ (ECM) لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)
- ❖ الاختبارات التشخيصية لجودة النموذج.

4-2-3- معطيات الدراسة :

لقد تم الحصول على معطيات الدراسة من البنك الدولي (WGI)، وتمتد من 1996 إلى 2016، ومن أجل التأكد من شرط تطبيق اختبار ARDL والمتمثل في درجة تكامل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، بحيث يجب أن تكون درجة تكامل المتغيرات إما $I(0)$ أو $I(1)$ ، قمنا باختبار الاستقرار لمتغيرات الدراسة.

4-2-4- إستقرارية متغيرات الدراسة :

سوف نقوم باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF) من أجل معرفة درجة إستقرارية السلاسل لمتغيرات النموذج والمتمثلة في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات الحوكمة (PS: مؤشر الاستقرار السياسي، VA: مؤشر الصوت والمساءلة، CC: مؤشر مكافحة الفساد، RL: مؤشر سيادة القانون، GE: مؤشر فعالية الحوكمة، RQ: مؤشر نوعية الأطر التنظيمية) وذلك من أجل التأكد من أنها مستقرة عند المستوى $I(0)$ أو عند الفرق الأول $I(1)$ لأن منهجية ARDL لا تكون صالحة إذا كان هناك متغير متكامل عند الفرق الثاني $I(2)$ أو أكثر واختبار ADF يتم تطبيقه وفق درجة التأخير وتم تحديد هذه الدرجة عند الدرجة 1 اعتماداً على دالة الارتباط الذاتي الجزئي والجدول التالي يلخص اختبار ديكي فولر المطور ADF :

الجدول (2) : اختبار ديكي فولر المطور (ADF) على متغيرات النموذج

| السلسلة بعد إجراء الفرق الأول | | | | السلسلة الأصلية | | | | |
|-------------------------------|--------------------------|--------------------------|----------------|-----------------|--------------------------|--------------------------|----------------|------------|
| الاحتمال | قيمة ستودنت المحسوبة (t) | قيمة ستودنت الجدولية (t) | مستوى المعنوية | الاحتمال | قيمة ستودنت المحسوبة (t) | قيمة ستودنت الجدولية (t) | مستوى المعنوية | |
| 0.0000 | -5.96 | -1.96 | 05% | 0.1701 | -1.30 | -1.96 | 05% | Fdi |
| 0.0016 | -5.41 | -1.96 | 05% | 0.0019 | -4.58 | -1.96 | 05% | PS |
| 0.0001 | -6.76 | -1.96 | 05% | 0.0003 | -5.50 | -1.96 | 05% | VA |
| 0.0001 | -11.41 | -1.96 | 05% | 0.7050 | 0.10 | -1.96 | 05% | CC |
| 0.0006 | -5.12 | -1.96 | 05% | 0.0048 | -4.87 | -1.96 | 05% | RL |
| 0.0001 | -14.07 | -1.96 | 05% | 0.3271 | -0.86 | -1.96 | 05% | GE |
| 0.0356 | -2.13 | -1.96 | 05% | 0.8439 | 0.62 | -1.96 | 05% | RQ |

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews09

نلاحظ من خلال الجدول أن القيمة الإحصائية t (قيمة ستودنت) المحسوبة لديكي فولر أقل من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 05% وبالتالي السلاسل الخاصة بمتغيرات النموذج مستقرة عند المستوى $I(0)$ لكل من المتغيرات PS ، VA ، RL ، أما باقي المتغيرات فهي مستقرة عند المستوى $I(1)$ واعتماداً على دراسة الاستقرار لمتغيرات النموذج نستنتج أن نتائج اختبار ديكي فولر المطور تؤكد لنا بأنه يمكن تطبيق منهجية ARDL وبالتالي نموذج ARDL يكتب على الشكل التالي:

$$\Delta Fdi_t = c + \beta_1 Fdi_{t-1} + \beta_2 PS_{t-1} + \beta_3 RL_{t-1} + \beta_4 RQ_{t-1} + \beta_5 VA_t + \beta_6 CC_t + \beta_7 GE_t$$

$$+ \sum_{i=1}^p \gamma_1 \Delta Fdi_{t-1} + \sum_{i=1}^p \gamma_2 \Delta PS_{t-1} + \sum_{i=1}^p \gamma_3 \Delta RL_{t-1} + \sum_{i=1}^p \gamma_4 \Delta RQ_{t-1}$$

$$+ \sum_{i=1}^p \gamma_5 \Delta VA_{t-1} + \sum_{i=1}^p \gamma_6 \Delta CC_{t-1} + \sum_{i=1}^p \gamma_7 \Delta GE_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث:

Fdi_t : تمثل المتغير التابع في اللحظة الزمنية t

Fdi_{t-1} : تمثل المتغير التابع المبطة لفترة زمنية واحدة .

$PS_{t-1}, RL_{t-1}, RQ_{t-1}, VA_{t-1}, CC_{t-1}, GE_{t-1}$: تمثل المتغيرات المستقلة المبطة لفترة زمنية واحدة. بينما β_i تمثل معاملات النموذج الخاص بالعلاقة ذات الأجل الطويل وتعبر الفروق الأولى i معاملات النموذج الخاصة بالعلاقة ذات الأجل القصير في حين أن ε_t و C يمثلان الحد الثابت والخطأ العشوائي على التوالي. يوضح نموذج ARDL أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن شرحه عن طريق قيمة المتباطئة والقيم المتباطئة للمتغيرات المستقلة

التكامل المشترك وفق (Persaran and al(2001) نماذج ARDL يتركز على اختبار الفرضية التالية :

$$\begin{cases} H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = \beta_5 = \beta_6 = \beta_7 = 0 \\ H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq \beta_5 \neq \beta_6 \neq \beta_7 \neq 0 \end{cases}$$

ويعتمد الاختبار على إحصائية F-Statistiques والقرار يكون على النحو التالي :

إذا كانت F-Stat أكبر من الحد العلوي للقيم الحرجة فإننا نرفض فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك أما إذا كانت F-Stat أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة فإننا نقبل فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك أما إذا كانت القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر F-Stat تقع ما بين الحد الأعلى والحد الأدنى للقيم الحرجة المقترحة من قبل (Persaran and al(2001) عندئذ لا يمكن أن نقرر.

قيمة إحصائية التكامل المشترك هي $F=3.9951$ وحدود القيم الحرجة عند مختلف درجات المعنوية المقترحة

من قبل (Persaran and al(2001) هي موضحة في الجدول التالي :

الجدول (3): إختبار الحدود

| F-Statistiques | | |
|----------------|---------------|----------------|
| القيم الحرجة | | |
| الحدود العليا | الحدود السفلى | مستوى المعنوية |
| 3.23 | 2.12 | 10% |
| 3.61 | 2.45 | 05% |
| 3.99 | 2.75 | 02.5% |
| 4.43 | 3.15 | 01% |

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews09

يوضح الجدول (3) أن F-Stat هي أكبر من الحد العلوي للقيمة الحرجة عند مختلف درجات المعنوية (ماعدًا

1%) وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

4-2-5- تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL):

بعد التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل بين حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات الحكومة سوف نقوم بتقدير معالم هذه العلاقة واعتمادا على معيار AIC تم تحديد فترات التباطؤ وتبين أن النموذج الأمثل هو النموذج التالي: (1,1,0,1,1,0,1) والجدول التالي يوضح نتائج التقدير في المدين القصير والطويل.

الجدول(4): نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (1,1,0,1,1,0,1)

| Cointegrating Form | | | | |
|---|-------------|-------------|-------------|--------|
| Variable | Coefficient | Std.Error | t-Statistic | Prob |
| D(PS) | -920.8148 | 1769.8148 | -0.520346 | 0.6169 |
| D(RL) | 1701.325 | 1504.075046 | 1.131144 | 0.2908 |
| D(RQ) | -532.9620 | 761.829273 | -0.699582 | 0.5040 |
| D(VA) | 111.123269 | 3513.109311 | 0.031631 | 0.9755 |
| D(CC) | 4147.011 | 1808.380625 | 2.293218 | 0.0510 |
| D(GE) | -2156.066 | 2414.634875 | -0.892916 | 0.3980 |
| CointEq(-1) | -1.321587 | 0.276480 | -4.780039 | 0.0014 |
| Cointeq=Fdi= (2901.6624*PS+3008.483*RL-403.2744*RQ-5602.932*VA+3971.2730*CC-1631.4229*GE+3027.3812) | | | | |
| Long Run Coefficients | | | | |
| Variable | Coefficient | Std.Error | t-Statistic | Prob |
| PS | 2901.662 | 1010.593986 | 2.871244 | 0.0208 |
| RL | 3008.483 | 1207.690925 | 2.491104 | 0.0375 |
| RQ | -403.2744 | 536.881756 | -0.751142 | 0.4741 |
| VA | -5602.932 | 2066.995179 | -2.710666 | 0.0266 |
| CC | 3971.422 | 1412.863467 | 2.810797 | 0.0228 |
| GE | -1631.422 | 1884.410635 | -0.865747 | 0.4118 |
| C | 3027.381 | 1359.305837 | 2.227152 | 0.0565 |

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews09

توصلنا بعد تقدير النموذج بطريقة ARDL إلى أن معالم تقدير النموذج جميعها معنوية عند درجة 05% باستثناء الثابت، مؤشر نوعية الأطر التنظيمية (RQ) ومؤشر فعالية الحكومة (GE) وتشير نتائج التقدير إلى التأثير السلبي لمؤشر الصوت والمساءلة (VA) على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى الطويل والتأثير الإيجابي لكل من مؤشر الاستقرار السياسي (PS)، مؤشر مكافحة الفساد (CC) ومؤشر سيادة القانون (RL) على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى الطويل كما أن معامل التحديد يبلغ (85%) ومعامل التحديد المصحح يبلغ (74%) وهذا ما يعني أن المتغيرات المستقلة والمستخدم في النموذج تشرح إلى حد كبير حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

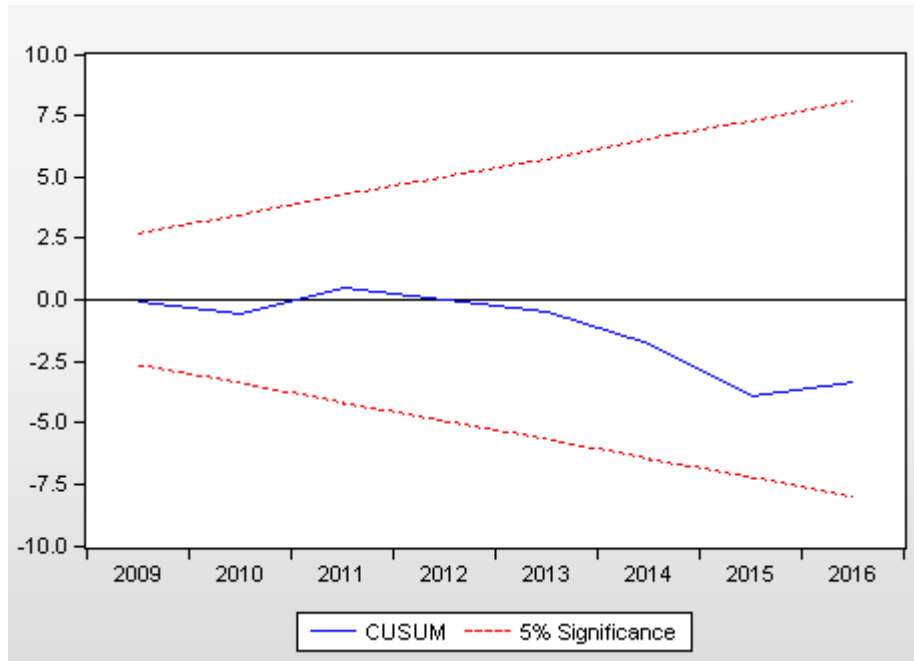
من خلال الجدول السابق نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي، مما يدل على أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع (حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر) والمتغيرات المفسرة (مؤشرات الحوكمة) وأن الاختلالات في الأجل القصير يتم تصحيحها بنسبة 132% في السنة.

4-2-6- اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج (ARDL-ECM):

إقترح كل من (Brown, Durbin, and Evans (1975) اختبارين والمتمثلين في اختبار المجموع التراكمي للبقايا المصححة (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المصححة (CUSUM of Squares) ويعتبر هذان الاختباران من أهم الاختبارات المستخدمة في منهجية ARDL بحيث يبين هذين الاختبارين مدى استقرار وانسجام النموذج مع تحديد أي تغير هيكلي في البيانات .

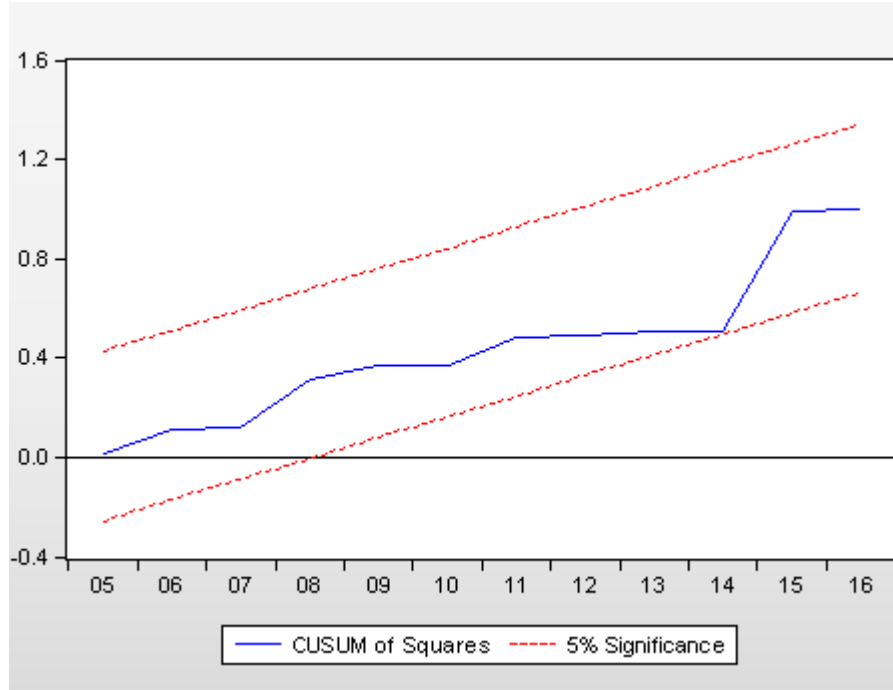
ويكون الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة الناتجة عن صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL محققاً إذا وقع الشكل البياني لكل من (CUSUM) و (CUSUM of Squares) داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 05% وتكون المعاملات المقدرة الناتجة عن صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL غير مستقرة إذا وقع الشكل البياني لكل من (CUSUM) و (CUSUM of Squares) خارج الحدود الحرجة عند نفس المستوى من المعنوية 05%.

ويتضح من خلال الشكلان (01) و(02) أن المعاملات المقدرة لنموذج ARDL بأنها مستقرة هيكلياً لفترة الدراسة نتيجة وقوع الرسم البياني لكل من الاختبارين (CUSUM) و (CUSUM of Squares) داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 05%.



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews09

الشكل (1) : نتائج اختبار المجموع التراكمي للبقايا المعادة



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews09

الشكل (02) : نتائج إختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة

4-2-7- تشخيص البواقي:

من أجل التأكد من جودة النموذج المستخدم في الدراسة والتحقق من عدم وجود مشاكل قياسية، تم الاستعانة باختبار ارتباط سلسلة البواقي (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) واختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (Nomality test Jarque –Bera) والجدول (05) يوضح نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج.

الجدول (05) : نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج.

| اختبار ارتباط سلسلة البواقي (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) | | | |
|--|--------------------|----------|----------------|
| فرضية العدم (H_0): لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار | | | |
| 0.1367 | Prob F(2,6) | 2.823258 | F-statistique |
| 0.0078 | Prob Chi-Square(2) | 9.696489 | Obs*R-au carré |
| اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (Nomality test Jarque –Bera) | | | |
| فرضية العدم (H_0): البواقي موزعة توزيعا طبيعيا | | | |
| 0.713134 | Prob | 0.676171 | Jarque –Bera |

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews09

من خلال الجدول تؤكد نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج مايلي:

- يشير اختبار ارتباط التسلسلي للبواقي بأن احتمالية فيشر تساوي 2.82 هي أكبر من مستوى المعنوية 05% وبالتالي نقبل فرضية العدم (H_0): لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار .
- يشير اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية بأن احتمالية Jarque –Bera تساوي 0.67 هي أكبر من مستوى المعنوية 05% وبالتالي نقبل فرضية العدم (H_0): البواقي موزعة توزيعا طبيعيا.

5- الخاتمة :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر مؤشرات الحوكمة على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1996-2016) وذلك باستخدام منهجية اختبار الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، بحيث تشير النتائج المتحصل عليها من هذه الدراسة إلى وجود أثر سلبى بين مؤشر الصوت والمساءلة (VA) وحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى الطويل مع العلم أن الديمقراطية تأثر إيجاباً على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول، عكس دراسة (O'Donnell 1978 and 1988) الذي أثبت وجود علاقة وطيدة بين الحكام المستبدين والمستثمرين الأجانب، وذلك يرجع إلى اهتمامهم بالعوائد والفوائد الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر، كما تشير نتائج الدراسة كذلك إلى وجود أثر إيجابي بين كل من مؤشر الاستقرار السياسي (PS)، مؤشر مكافحة الفساد (CC) ومؤشر سيادة القانون (RL) على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى الطويل. حيث توافقت النتائج بخصوص مؤشر مكافحة الفساد مع دراسة (Hines and James 1995) التي تقول أنه بعد السيطرة على نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المضيفة، فإن الفساد يؤثر سلباً على نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة الأمريكية. ودراسة Plekhanov وأخرون التي تنص على أنه إذا تحسن مستوى السيطرة على الفساد في البلد المقصود فإن تدفقات الاستثمارات من الدول النظيفة ترتفع أكثر مما عليه في البلدان التي لديها معدلات مرتفعة للفساد. أما بالنسبة لمؤشر الاستقرار السياسي فإن النتائج توافقت مع دراسة كل من (Basi 1963) و (Schneider and frey 1985) حيث أوضحت دراسة (Basi 1963) أن الاستقرار السياسي يعتبر المحدد الأول أو الثاني للاستثمارات الأمريكية في الدول النامية، كذلك توصلت دراسة لكل من (Schneider and frey 1985) التي شملت 54 دولة نامية وذلك في السنوات 1976، 1979، 1980 أن عدم الاستقرار السياسي له ارتباط سلبى مع الاستثمار الأجنبي المباشر. أما بالنسبة إلى مؤشر سيادة القانون فإن النتائج المتوصل إليها من طرف عدة باحثين بأن هناك أسباب نظرية قوية التي تتوقع أن تشجع بها سيادة القانون إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والمقترحة من الحكومات المضيفة التي يمكن أن تلزم بمصادقية تنفيذ العقود وحماية الممتلكات.

كما أن معامل التحديد يبلغ (85%) ومعامل التحديد المصحح يبلغ (74%) وهذا ما يعني أن المتغيرات المستقلة والمستخدمه في النموذج تشرح إلى حد كبير حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

قائمة المراجع :

المراجع بالعربية :

- أمين الله بوعلام ، سردوك بلحول ، عدوكه لخضر .(2018). السياسة الديمغرافية والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستعمال مقارنة ARDL، مقال بمجلة البحوث الاقتصادية والمالية، ص ص 111-128. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/55184>
- بلعادي عمار، جاو جدو رضا .(2010). دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية والافصاح، ورقة بحثية في الملتقى الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع ورهانات، جامعة أم البواقي 07، 08 ديسمبر.
- بن مريم محمد ،بن فافلة قدور .(2017). أثر المتغيرات الحقيقية والنقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر " مقالة منشورة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، ص، 01-37. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/66301>

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية" القانون رقم 06-06 المؤرخ في 21 محرم 1427 الموافق لـ 20 فيفري 2006 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة" الجريدة رقم 15 تاريخ الجريدة 2006/03/06 المادة 02
- حساني بن عودة. (2011). أثر العوامل المؤسسية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، مدرسة الدكتوراه للاقتصاد والتسيير، جامعة وهران.
- دحماني سامية. (2016). مناخ الاستثمار في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة مقارنة لدول المغرب العربي خلال الفترة (2002-2015)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص : نقود ومالية، جامعة الجزائر 3.
- درويش محمد فهميم. (2010). مرتكزات الحكم الديمقراطي وقواعد الحكم الرشيد، دار النهضة العربية، ط1 ، القاهرة.
- سليمان إلياس. (2011). الحكم الراشد بين الخصائص والمعايير، مقالة منشورة في المجلة الإلكترونية البدر، جامعة بشار، المجلد 03، العدد 05، ص ص 132-134.
- شرطي نسيم. (2017). تطبيق الحوكمة الرشيدة كمدخل للتنمية الاقتصادية دراسة حال الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: إقتصاد، جامعة يحي فارس المدية.
- شيخاوي سهام. (2016). إشكالية الحوكمة والقيم التنظيمية في الجامعة دراسة حالة عينة من الجامعات الجزائرية، أطروحة دكتوراه، شعبة علوم التسيير تخصص تسيير المنظمات، جامعة أحمد بوقرة بومرداس الجزائر.
- طارق عبد العال حماد. (2005). حوكمة الشركات، المفاهيم، المبادئ التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف" الدار الجامعية الإسكندرية، مصر.
- عبد الوهاب علي، شحاتة السيد شحاتة. (2007). مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر.
- علي عباس. (2007). إدارة الأعمال الدولية، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن.
- عمر صقر. (2000). العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، مصر.
- قريو أسماء. (2016). التفاعل بين الحوكمة ومحاسبة المسؤولية الاجتماعية لتحقيق استدامة منظمات الأعمال دراسة حالة بعض منظمات الأعمال الجزائرية" اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3.
- محمد الكلاوي. (2008). سياسة الاستثمار في الجزائر وخدمات التنمية- اطروحة دكتوراه، منتديات الوزير.
- محمد محمود الطعمانة، سمير محمد عبد الوهاب. (2005). الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ط1 ، القاهرة، مصر.
- مزهود هاجر شرابي عبد العزيز. (2017). الاستثمار الأجنبي المباشر : أي دور للفساد، مقال بمجلة دراسات اقتصادية، جامعة قسنطينة 2، المجلد 04 العدد 03، ص ص 276-290.
- <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/31470>
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. (2002). تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، العدد 177 أبريل.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. (2002). تقرير مقارن عن تشريعات تشجيع الاستثمار في الدول العربية وما يقابلها في بعض دول العالم الأخرى، الكويت.

- نعيمة بن ديبش .فاطمة الزهراء زرواط .(2016). الحكم الراشد والاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة المينا دراسة قياسية للفترة 1996-2014، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، المجلد 09، العدد 02، ص ص 01-17. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/23095>
- وفاء معاوي .(2017). الحوكمة المحلية الإلكترونية كألية للتنمية في الجزائر دراسة حالة ولاية سطيف أطروحة دكتوراه، تخصص: التنظيمات السياسية والإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر. المراجع الأجنبية :
- Hines. Jr, James R .(1995). **Forbidden payment: Foreign bribery and American business after 1977**, National Bureau of Economic Research (NBER), Working Paper, pp 52-66.
- Hussain Gulzar Rammal, Ralf Zurbruegg .(2006). **The impact of regulatory quality on intra-foreign direct investment flows in the ASEAN markets**, International Business Review, Volume 15, Issue 4, August, pp 401-414.
- Kugler. J and R.L. Tammen .(2012). **The Performance of Nations**, Rowman & Littlefield Publishers.
- O'Donnell, Guillermo .(1978). **Reflections on the Patterns of Change in the Bureaucratic Authoritarian State**, Latin American Research Review 13 (1), pp 03-38.
- Olson, Mancur .(1993). **Dictatorship, Democracy, and Development**, American Political Science Review 87 (3), 567-576.
- www.OECD.org. Consulté le 22/11/2018